

دراسات محكمة

اللاجئ البيئي بين التشكل والتطور الحالة الإفريقية

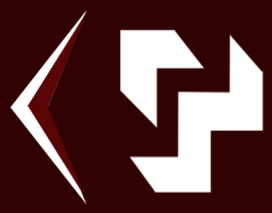
الحسين شكراني

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية،

جامعة القاضي عياض، مراكش

All rights
reserved

جميع الحقوق
محفوظة



مقدمة

أصدرت لجنة المستقبل البشري في أبريل 2020 تقريراً موسوماً بـ"البقاء والتجّاح في القرن 21" بهدف رصد التهديدات والمخاطر الكارثية المؤثرة بقوة على بقاء الإنسان على قيد الحياة. وذكر التقرير أن فيروس كوفيد-19 (COVID 19) ليس إلا واحداً من التهديدات الكارثية المحتملة لاستمرار الجنس البشري، فهذه التهديدات والمخاطر هي نتيجة حتمية للتغيرات المناخية التي تسببت في تدهور وانهيار النظم البيئية، واندثار الموارد الطبيعية كالمياه والتنوع البيولوجي، و تجاوز النمو السكاني للقُدرة الاستيعابية للأرض، والاحتباس الحراري العالمي، والتلوث الكيماوي، وتزايد انعدام الأمن الغذائي وضعف جودة الغذاء، فضلاً على مخاطر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والأمراض الوبائية الجديدة غير القابلة للعلاج، وظهور تكنولوجيا جديدة قوية وغير خاضعة للرقابة.

بناء على مضامين هذا التقرير ستكون لقضايا التغيرات المناخية أهمية بالغة في المستقبل المنظور. ومن أجل الانخراط في السياقات الدولية سنتناول (ظاهرة) اللجوء البيئي التي تشكل قضية نوعية في العلاقات بين الدول والمجتمعات، لاسيما بعد اندثار الحرب الباردة بين العملاقين (1990-1991) حيث تغيرت موازين القوة والمعطيات الدولية إذ انتقلت من صراع نحو خلق النفوذ والهيمنة الإيديولوجية والسياسية إلى صراع يُغلب البُعد الاقتصادي ويُكرس مفهوم التبعية لمراكز القرار الدولية، وهو ما يُفسر بتزايد نسب الاستثمار في الدول النامية. في مقابل ذلك تم إهمال القضايا المجتمعية كالتنمية وحماية حقوق الإنسان وصيانة البيئة وتحسين جودة التعليم وظروف العمل والصحة العامة ورفاهية الشعوب، وأثر ذلك بشكل كبير في أولويات المجتمع الدولي.

سنحاول، في هذه المقالة، التركيز على اللجوء البيئي (أو المناخي) كصفة ملازمة للفرد الباحث عن تحسين ظروف معيشتة اليومية والبحث المستمر عن مكان آمن اقتصادياً وبيئياً. فظاهرة اللجوء القسرية المرتبطة بنقص المياه وتدهور الموارد الطبيعية والتقلبات الفلاحية بدأت تتشكل بالفعل نظرياً من خلال الأبحاث والدراسات، ووجدت صدقاً في الممارسة العملية في القارة الإفريقية بفعل تزايد عدد اللاجئين كنتيجة لنقص الموارد الطبيعية واندثارها، في انتظار تجميع عناصر ظاهرة اللجوء البيئي والمعطيات الموجودة ككل من أجل فهم الأبعاد المتداخلة للجوء البيئي ومن ثم إيجاد السبل والوسائل الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة.

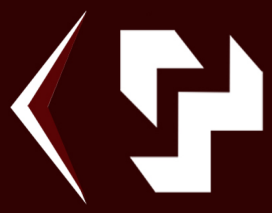
وُجِدَت على مستوى التاريخ البشري هجرات متعددة بسبب الجفاف والزلازل والفيضانات ونقص المحاصيل الزراعية، ويكفي أن نذكر زلزال لشبونة للعام 1755، ومرض الطماطم في إيرلاندا نهاية القرن 19. لكن هذه الهجرات ازدادت ثقلاً وتأثيراً على السياسات الدولية في وقتنا الراهن مما فاقم ظاهرة الهجرة القسرية بسبب الفجوات التنموية داخل البلدان (أي في حدود السيادة الوطنية بالمفهوم السياسي) وما بين الدول والأقطاب على المستوى الدولي، وقد اكتسب اللاجئ البيئي وضعاً متميزاً في الممارسة الدولية والبحث العلمي رغم عدم إيلاء الدول الاهتمام لهذه الظاهرة².

يُقصد باللاجئ البيئي (Environmental refugee) الفرد غير القادر على العيش في أمان في مقرّ سكناه بسبب ظواهر طبيعية مثل الجفاف، وانجراف التربة، التصحر وإزالة الغابات ومشاكل بيئية أخرى وتزامن هذه المُسببات مع الضغوط الديمغرافية والفقر المدقع.

¹The Commission for The Human Future. Survival and thriving in the 21 st century

(<http://www.humansforsurvival.org/about>), accessed April, 2020.

² Norman Myers. Environmental refugees: an emergent security issue, 13th economic forum, Prague, 23-27 May 2005 (<https://www.osce.org/eea/14851?download=true>), p.1 (adapted).



إن الانتقال³ من مكان إلى آخر هو السبيل الجوهري للإنسان من أجل الاستجابة للتحديات المطروحة، فالتوجه الأساسي للمهاجر تحكمه أساساً العوامل الاقتصادية والاجتماعية، لكن النظام الأساسي للهجرة الدولية يتحدد في الانتقال من المناطق الريفية (القروية) إلى المناطق الحضرية داخل الدول نفسها، فالأفراد يبحثون عن العمل الملائم والظروف المعيشية المناسبة لهم ولأسرهم.

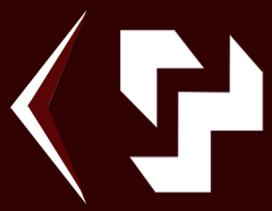
فيما يخص تعريف اللاجئ البيئي، تُوجد تعابير مُتعددة في الاستعمالات المتعلقة باللجوء بسبب تدهور الموارد الطبيعية والتغير المناخي منها: اللاجئ البيئي، واللاجئ بسبب المناخ، واللاجئ بسبب الكوارث، واللاجئ الإيكولوجي، واللاجئ بسبب التغير المناخي، واللاجئ (المهاجر) المناخي، والمهاجر الإيكولوجي، والمهاجر البيئي، والمُتنقل بسبب المناخ، واللاجئ بسبب تدهور الموارد.

وقد تؤدي بعض الأحداث البيئية، أو الظواهر إلى الهجرة وتكون مرتكزاً للباحث من أجل تصنيف اللجوء، ويمكن ذكر بعضها⁴: التدهور البيئي التدريجي وغير الفُجائي، والصراع البيئي على الموارد، والانذار البيئي كنتيجة أو كوقود للصراعات، وصيانة البيئة والمحافظة عليها، والمشاريع التنموية (كبناء السدود)، والحوادث الصناعية (كحادثتي بوفالو Bhopal وتشيرنوبيل Chernobyl). لذلك توجد نقاشات⁵ على عدة مستويات بسبب العلاقة الرابطة بين التغير المناخي (البيئي) وتدقق المهاجرين، لكن يغيب المفهوم القانوني أو الآلية المؤسسية من أجل حماية اللاجئ بسبب التغير المناخي أو النزاع على الموارد الطبيعية.

³ Edited by Christopher B. Fied, Vincente R. Barros. Climate change 2014. Impacts, adaptation and vulnerability. Part A: Global and sectoral aspects. (IPCC: Cambridge University Press, 2014), P.770.

⁴ Susana Borràs Pentinat . Environmental Refugees: Problems and challenges for international law (Colloque d'Aix- en- Provence, Société Française pour le droit international (Paris: Ed Pedone, 2010), p.322. (Adapted).

⁵ Karen Elizabeth McNamara. "Conceptualizing discourses on environmental refugees at the United Nations", Population and Environment, Vol. 29, No. 1 (Sep., 2007), P.13.



أولاً. النظام القانوني الدولي للاجئ البيئي والبحث عن الحماية القانونية

1. اتفاقية جنيف للعام 1951 حول وضع اللاجئين: تتحدّث المادة الأولى من اتفاقية جنيف للعام 1951 عن ما يلي: لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق لفظة لاجئ على:

- كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 مايو 1926، و30 يونيو 1928 أو بمقتضى اتفاقيتي 28 أكتوبر 1933، و 10 فبراير 1938 وبروتوكول 14 ستمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين. ولايُحوّل ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقرّرات بعدم الأهلية لصفة لاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشّروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذا الفرع؛

- كلّ شخص يُوجَد، نتيجة أحداث وقعت قبل فاتح يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرّره من التّعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معيّنة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولايستطيع أو لايريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كلّ شخص لايملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المُعتادة السّابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لايريد ذلك بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشّخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته" كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يعتبر محروماً من حماية بلد إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرّره، لم يطلب حماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها.

كان الهدف الأساسي من اتفاقية جنيف للعام 1951 هو حماية اللاجئ السياسي، وظهرت محاولات من أجل توسيع نطاق الاتفاقية من أجل أن تشمل اللاجئين الاقتصاديين والبيئيين. لكن قضايا السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية تظل قضايا ذات حساسية نوعية بين الدول وهي عماد القانون الدولي الكلاسيكي، كما أن "حق" التدخل و"حق" الحماية هي وسائل تستعملها الدول الكبرى من أجل السيطرة على خيارات الدول النامية والنيل من استقلالها.

2. بروتوكول 1967 والاتفاقيات الإقليمية

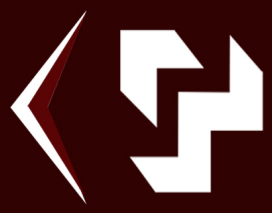
تمّ توسيع مفهوم اللاجئ من قبل بروتوكول 1967 والاتفاقيات الإقليمية في القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية من أجل أن يتضمّن المفهوم الأشخاص الهاربين من ويلات الحروب أو العُنف في بلدانهم. وتم إدماج اللاجئ البيئي في العام 1985 في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي بلوره الأستاذ عصام الحيناوي من مركز البحوث الوطنية المصرية.

إجمالاً، يُثير استعمال مفهوم اللاجئ مشاكل أخرى⁶ كارتباط أو عدم ارتباط المفهوم بالحدود الوطنية والسيادة الوطنية. إذ تُوجد محاولات كثيرة تهدف إلى تصنيف اللاجئ كعابر للحدود المعترف بها دولياً؛ بينما يتنقل بعض اللاجئين داخل حُدود السيادة الوطنية، أي أن التنقل يتمّ في حُدود الإقليم الوطني (القانون الوطني). ومن حقنا أن نَسْأَل هل التغير المناخي يعترف بسياسات الأسوار⁷ والحدود الاعتباطية التي وضعها المُستعمر؟

⁶ International Organization for migration. Migration and Climate Change, IOM Migration Research Series (IOM: 2008), Box 1: Refugee or migrant?, p.13.

⁷ Chougrani Elhoucine. Climate Change and the cost of border walls

(https://www.academia.edu/24950134/Chougrani_Climate_Change_and_the_Cost_of_Border_Walls), accessed June 05, 2020.



3. المفوضية الأممية السامية للاجئين (UNHCR)

إن التعريف الذي تُقدمه المفوضية السامية للاجئين⁸ يبقى محدوداً، لأنه لا يُدمج اللاجئ البيئي ضمن هذا التعريف. فتعريف المفوضية السامية يُعتبر اللاجئ فقط هو الشخص الهارب والعاير للحدود الدولية (International borders) بسبب الخوف من الاضطهاد أيّاً كان نوعه. وكنتيجة أساسية هي عدم تحديد اللاجئ البيئي تحديداً دقيقاً من قبل المفوضية السامية للاجئين.

4. المنظمة العالمية للهجرة (IMO)

تتقترح المنظمة العالمية للهجرة للتعريف التالي⁹: اللاجئ البيئي هو الشخص أو مجموعة من الأشخاص، لأسباب قسرية يتنقلون بصفة مفاجئة أو يتنقلون باستمرار نتيجة التغيرات المستمرة التي تحصل في البيئة أو التغيرات المناخية المؤثرة على حياة وظروف هؤلاء الأشخاص. والتي يضطرّ معها هؤلاء إلى مُغادرة بلداهم الأصلي أو يختارون المغادرة بصفة مؤقتة أو دائمة داخل التراب الوطني أو خارجه معاً.

يتبين من هذا التعريف أن المنظمة العالمية للهجرة تهدف إلى تجاوز المفهوم التقليدي؛ إذ حاولت التركيز على مفاهيم أساسية كالأسباب القسرية للّجوء، وظروف المُنتقلين وعدم الاكتفاء بالتنقل داخل الحدود الوطنية.

حاولت منظمة الأمم المتحدة كتنظيم دولي¹⁰، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للاجئين التأكيد على استعجالية قضايا اللجوء المناخي وعدم ملائمة وسائل التدخل الحالية، وعدم كفاية العمل الاستباقي ونمط الحماية الموجود من أجل الاستجابة المثلى لأزمة اللجوء المناخي في المستقبل.

ثانياً. تقديرات حول اللّجوء المناخي في المستقبل

1. الحقول المعرفية واللّجوء البيئي

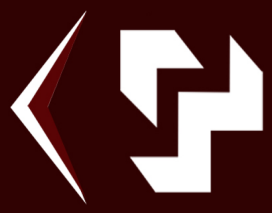
في حُدود علمنا المتواضع، يصعب الحديث عن وُجود مدارس تهتم فقط باللّجوء البيئي؛ إلا أن إسهامات وجُهود الباحثين في الحقول المعرفية المتعددة كمجالات الاقتصاد والقانون الدولي والعلاقات الدولية وعلم السياسية وعلم الاجتماع والجغرافيا، أو ما يُسمى بالدراسات الشمولية (Global studies) تسمح لنا بفهم تقاطعات السياسات الدولية والتفاعلات المجتمعية وتداخل القضايا المحلية والوطنية والدولية التي تفرز "ظاهرة" اللّجوء البيئي. كما أن ظهور مفهوم اللاجئ المناخي بشكل لافت في سنوات 2000¹¹ كمصدر للسرعات والنزاعات المقبلة لاسيما في تقارير المراكز البحثية (Think Tanks) وتقارير المنظمات الدولية، دقّ ناقوس الخطر رغم حذر المختصين في الهجرة و"صُعوبة" توضيح الرّابط بين العوامل البيئية والنزاعات المسلحة.

⁸ Terence Epule Epule, Changhui Peng, Laurent Lepage. "Environmental refugees in sub-Saharan Africa: a review of perspectives on the trends, causes, challenges and way forward", Geo Journal, Vol. 80, No. 1 (2015), p.80.

⁹ IOM, "Discussion note: Migration and the Environment, Ninety-fourth session, MC/ INF/288, 2007, p. 1-2. (https://environmentalmigration.iom.int/sites/default/files/2007%20MC_INF_288_EN.IOM%20Migration%20and%20Environment%20Discussion%20Note.pdf), accessed October 30, 2019.

¹⁰ Donatien Garnier. Les réfugiés de l'environnement, In Sous la direction de Bertrand Badie et Dominique Vidal. Le Grand Tournant ? 5 idées-forces pour comprendre l'état du monde (Paris: Ed La Découverte, 2009), P.210.

¹¹ Daniel Compagnon. L'environnement dans les relations internationales, In Sous la direction de Thierry Balzacq et Frédéric Ramel : Traité de relations internationales (Paris: Sciences Po. Les Presses, 2013), pp.1021-1022.



عموماً؛ تستعمل تعابير ومفاهيم في مُختلف الحقول الاجتماعية والإنسانية¹² كحقول الجغرافية والدراسات الدولية والدراسات السياسية بشأن اللاجئ البيئي. ويكاد يقع اتفاق على كَوْن أن اللاجئ البيئي هُو الفرد المدفوع قسراً للهجرة بتوفر عدّة عوامل. كما أن¹³ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية وترافق التغير البيئي مع مسارات وعمليات مضرّة ومشينة للحياة البشرية كالحرب الأهلية والفقير هي أسباب حقيقية لتنقل وترحال السكان.

وفي 12 مارس من العام 2009، أوضح الاقتصادي البريطاني نيكولاس ستيرن (Nicolas stern) في مؤتمر علمي بكوبنهاغن¹⁴ أن عمق النزاعات الدولية هو نتيجة تنقل مئات الملايين بسبب المناخ. من جهته قدّم لنا نورمن ميار (Norman Myers)¹⁵ تقديرات مستقبلية للاجئين البيئيين وهي حسب دراساته ما بين 150 و 200 مليون التي تتوافق مع ما أورده نيكولاس ستيرن. ومن أكثر الأرقام إثارة للسؤال هو تقدير عدد اللاجئين البيئيين الذي قد يصل إلى مليار¹⁶ في العام 2050 مما يُؤدّي إلى ضرورة مُراجعة هذه الأرقام وفُق المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية (كالقارة الإفريقية في هذه الدراسة) والوطنية وليس وفق (متغيرات) التّمدجة.

2. الهيئة ما بين الحكومية للتغيرات المناخية (IPCC)

في العام 1990، رأت الهيئة ما بين الحكومية للتغيرات المناخية (IPCC)¹⁷ [التابعة لمنظمة الأمم المتحدة] أن التأثير الأكثر للتغيرات المناخية سيكون على مستوى اللجوء البشري مع وجود الملايين من الأفراد المتنقلين بسبب انجراف التربة، والفيضانات الساحلية (أي ارتفاع مستويات البحار) واضطراب المواسم الفلاحية بسبب التقلبات المناخية. وانطلاقاً من حقبة التسعينيات من القرن العشرين، توالى الدراسات التي حاولت تقدير عدد التّدفقات البشرية بسبب التغيرات المناخية، ومن الأرقام التي يتم تداولها باستمرار ما يقرب أو يفوق 200 مليون خلال العام 2050. لكن الباحث سيجد صعُوبة في الاعتماد على معطيات وإحصائيات دقيقة بشأن اللجوء البيئي (لاسيما في القارة الإفريقية) نظراً لطبيعة تداخل اللجوء مع قضايا سياسية واقتصادية وثقافية وإشكالات الأمن الإنساني المرتبطة بالعمولة والتدخل الأجنبي من جهة أولى وتنوع أنماطه وأنواعه بين اللجوء الاقتصادي واللجوء السياسي والتوترات والنزاعات على الموارد الطبيعية من جهة ثانية.

وفي العام 2001، ربطت الهيئة ما بين الحكومية للتغيرات المناخية (المُشار إليها سابقاً) بين الهجرة القسرية والنزاعات المحتملة. فإمكانيات التنازع الدولي تبقى قائمة بين مختلف المستعملين بشأن الاستغلال المكثف للموارد (IPCC 2001) وكمية المياه المُتاحة للاستغلال. وأشار التقرير إلى وجود تناقص كميات المياه المتوفرة في المناطق شبه الجافة في السّافانا في افريقيا الاستوائية ومن الممكن أن يُؤدّي تناقص هذه الكميات إلى نزاعات بين الرّعاة والفلاحين (IPCC 2001).

¹² Karen Elizabeth McNamara. "Conceptualizing Discourses on Environmental Refugees at the United Nations", Population and Environment, Vol. 29, No. 1 (Sep., 2007), P.14.

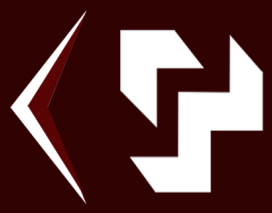
¹³ Ibid, p.14.

¹⁴ Nils Petter Gleditsch and Ragnhild Nordås. "Climate Change and Conflict: A Critical Overview", Die Friedens-Warte, Sonderausgabe (2010), p.13.

¹⁵ Nils Petter Gleditsch and Ragnhild Nordås. "Climate Change and Conflict: A Critical Overview", Die Friedens-Warte, Sonderausgabe (2010), p.13.

¹⁶ Donatien Garnier. Les réfugiés de l'environnement, op, cit, p.211.

¹⁷ Norman Myers. ENVIRONMENTAL REFUGEES: AN EMERGENT SECURITY ISSUE, 13th Economic Forum, Prague, 23-27 May 2005 (<https://www.osce.org/eea/14851?download=true>), p.2.



ثالثاً. اللجوء البيئي بين الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة: الحالة الإفريقية

1. صعوبات تشكل اللجوء البيئي والاعتراف به في القارة الإفريقية

يتداخل في القارة الإفريقية¹⁸ علم المناخ والتغير المناخي واللجوء بصورة واضحة؛ لكن التداخل بين أنماط الهجرة والتغير المناخي لم يرق بعد إلى المناقشات إلا نادراً. وقد توقعت الهيئة ما بين الحكومية للتغيرات المناخية (IPCC)¹⁹ وجود ما بين 75 و 250 مليون لاجئ إفريقي مع التأكيد أن هؤلاء سيتعرضون لنقص المياه بدءاً من العام 2020؛ وسيعيش في القارة الإفريقية ما بين 350 و 600 مليون شخص حالة الهشاشة في العام 2050.

2. اللجوء البيئي في القارة الإفريقية بين سندان موجات الجفاف ومطرقة الأمن الغذائي

تعرضت القارة الإفريقية²⁰ لموجات الجفاف أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي. وسجل 25 مليون لاجئ بيئي في العالم، منهم خمسة ملايين لاجئ في دول الساحل الإفريقي، وأربعة ملايين في القرن الإفريقي ودول جنوب الصحراء، وسبعة ملايين فرد غادروا منازلهم بحثاً عن مواقع آمنة في العام 1995 نتيجة الإكراهات البيئية. وفعلاً عانت منطقة الساحل²¹ من نقص حاد في التساقطات المطرية وانتشار الصحراء وزحفها، وبذلك تعرض السكان المحليون لضغوط من أجل تطوير استراتيجيات جديدة للتكيف للحفاظ على (اقتصاد) الكفاف وسبل عيشهم، وبعد ذلك حماية الحقوق والمؤسسات (المحلية). وتمثلت الاستراتيجية الأساسية للدول في نقل السكان نحو المدن الكبرى بغرض حماية الموارد الأساسية للبقاء مما أدى إلى تكديس السكان. وبالنسبة للسكان الذين بقوا في المجال الريفي فقد عانوا من نقص حاد في الموارد ومن أخطار المجاعة وانتشار الأمراض.

ومن المؤكد أن الاقتصاديات الإفريقية²² ترتبط ارتباطاً شديداً بالفلاحة، وترتبط معيشة السكان الأفارقة بنسب تساقطات الأمطار. وحتى الساكنة الإفريقية التي لا تعمل بالفلاحة تتضرر بشكل مباشر أو غير مباشر من التقلبات الفلاحية. لذلك فالأمن الغذائي²³ في القارة الإفريقية يشكل التهديد الأخطر بسبب التغير المناخي وقد يكون أكبر تحدٍ سيواجه القارة الإفريقية برمتها إذا لم يكن من السابق لأوانه الحديث عن هذا التحدي. ومن الأهمية أن نُشير أن الأمن الغذائي يشمل عوامل²⁴: توافر الغذاء، وإمكانية الحصول على الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء. وهي مميزات وخصائص قد لا تتوافر في القارة الإفريقية.

ولازالت القارة الإفريقية²⁵ تُشكل منطقة اضطرابات ونزاعات سياسية بامتياز، إذ يُوجد بالقارة الإفريقية حوالي أربعة عشر مليون مهاجر بسبب الاضطرابات السياسية وضراوة الحروب. لكن الباحثين والخبراء يُركزون على التقلبات والتغيرات المناخية. فالتغيرات المناخية تؤدي إلى أزمات التنقل في القارة الإفريقية من مكان إلى آخر، إذ يوجد حوالي 10 ملايين شخص لاجئ خارج

¹⁸ John R. Wennersten and Denise Robbins. Rising tides. Climate Refugees in the Twenty-First Century (INDIANA UNIVERSITY PRESS, 2017), p.130.

¹⁹ John R. Wennersten and Denise Robbins. Rising tides. Climate Refugees in the Twenty-First Century (INDIANA UNIVERSITY PRESS, 2017), p.130.

²⁰ Terence Epule Epule, Changhui Peng, Laurent Lepage. "Environmental refugees in sub-Saharan Africa: a review of perspectives on the trends, causes, challenges and way forward", Geo Journal, Vol. 80, No. 1 (2015), pp.82-83.

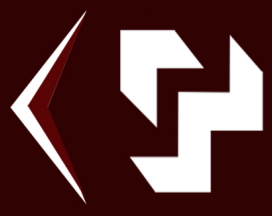
²¹ Amélie Mayoussier. Les déplacements de population dus au changement climatique (Paris: Ed L'Harmattan, 2013), p. 13.

²² John R. Wennersten and Denise Robbins. Rising tides. Climate Refugees in the Twenty-First Century (INDIANA UNIVERSITY PRESS, 2017), p.131.

²³ Ibid, p.131.

²⁴ جين هاريغان. الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة أشرف سليمان، عالم المعرفة، العدد 465 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 2018)، ص. 23.

²⁵ John R. Wennersten and Denise Robbins. Rising tides. Climate Refugees in the Twenty-First Century, op. cit, p.132.



سكانهم الاعتيادية نتيجة ارتفاع مستويات البحار، أو مستوى ونسب التساقطات، أو التصحر (أي زحف الرمال على الأراضي الخصبة)، أو أنماط مناخية أخرى شديدة التأثير على السكان المحليين.

3. نزوح الهجرة والنزاعات في القارة الإفريقية

تُوجد تقييمات مُتعددة في (وصف) تَوَجِّهات ونَزَعَات الهجرة في القارة الإفريقية²⁶ وهي مُتناقضة في نتائجها. إذ تعتمد بعض المقاربات على تقييم إمكانات الهجرة في المستقبل بالتركيز على السياق الإفريقي. ومُحاولة النظر في الجمع بين التغير البيئي والهجرة وتحليل مُستويات وجود تفاعل بينهما والارتباط مع الأنماط والتوجهات الأخرى من الهجرة، ودور الهجرة ضمن استراتيجيات التكيف عوض الاعتماد على تحديد مجموعات نوعية كاحتمالية لرصد الهجرات البيئية و(المناخية).

وحتى في حالة مُضَاعَفة السكان الأفارقة²⁷ في أفق 2 مليار في العام 2050 من جهة أولى، وارتفاع مُحتمل للمتقنين بسبب الأحداث المناخية القصوى (كالفيضانات، والجفاف والتصحر) من جهة أخرى؛ فالدراسات الحديثة تبين الصورة المستقبلية للاجئ كصورة معقدة ومتشابكة من التقييمات السابقة للمُحرك المتعددة للاجئ كمعدلات النمو، ومستوى الحكامة، والتغير المناخي.

فتعدّد الأزمات السياسية والتقلبات الاقتصادية مثلاً²⁸ في زيمبابوي لاسيما في المناطق الريفية بسبب الجفاف أفرز هجرة ما بين 1.5 مليون إلى مليونين فرد إلى دولة جنوب إفريقيا منذ العام 2000. وتوجد تضييقات بسبب النزاعات لاسيما السياسية، إذ لا يستطيع كل فرد أن يُهاجر²⁹، ويترك موطنه أو بلاده الأصلي، بفعل عوامل عديدة كالعوامل السوسيو-سياسية ومثال ذلك دولة الصومال وهي دولة هشّة حيث ضيقت النزاعات والتناحر على السُلطة من مجال حركية اللجوء أي كان نوعه. وفي إثيوبيا³⁰، لاسيما في مُرتفعاتها الشمالية ساهم اندثار المياه ونقص المحاصيل الزراعية في ظاهرة اللجوء.

ويُوجد ارتباط عضوي بين نسب السكان والفلاحة في القارة الإفريقية³¹، فنسبة السكان المهتمة بالفلاحة في تنزانيا هي 60 في المائة؛ و70 في المائة في دولتي رواندا وأوغندا؛ و 73 في المائة في إثيوبيا. وهذه النسب السكانية مرتفعة جداً، إذ في حالة وجود النزاعات والاضطرابات السياسية والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية كالصراع على الماء ستندشب النزاعات بين مُستعملي الموارد الطبيعية.

وفي الغرب الإفريقي³²، تقدر الساكنة بـ 290 مليون، وأغلبية هذه الساكنة تشتغل بالفلاحة وأنشطتها المتنوعة. وفي نفس السياق فإن الأرض هي العامل الأساسي للإنتاج الفلاحي. وقد ساهمت عوامل كثيرة³³ كندرة الأراضي وتجزئتها [وقد تكون الأراضي مُفتتة وصغيرة الحجم] حسب النمو السكاني والتقلب المناخي وهشاشة الأنظمة البيئية واندثارها، والتدهور البيئي؛ في تقويض الإنتاج الفلاحي على نطاق واسع مما أدى إلى ظهور الفقر وانعدام الأمن الغذائي في بعض الأقاليم من القارة الإفريقية. لكن توجد

²⁶ Niang, I., O.C. Ruppel and others. Africa: In Climate change 2014. Impacts, adaptation, and vulnerability. Part B : Regional aspects. Contribution of working Group II to the Fifth Assessment Report of the IPCC (Cambridge University Press, 2014), p. 1239.

²⁷ Niang, I., O.C. Ruppel and others. Africa: In Climate change 2014. Impacts, adaptation, and vulnerability. Part B, op, cit, p. 1239.

²⁸ Richard Black, Stephen R. G. Bennett, John R. Beddington. Migration as adaptation, (Macmillan Publishers Limited, 2011), p.448.

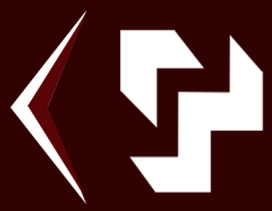
²⁹ Ibid, p.448.

³⁰ International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. GROUNDSWELL. Preparing for internal climate migration (2018) Introduction, p. xxii.

³¹ Ibid, p.78.

³² Migration, Environment and Climate Change:Policy Brief Series, Issue 3 ,Vol. 1 (June 2015), p.2.

³³ Ibid, p.2. (adapted).



علاقة وطيدة بين النمو الزراعي المحلي والاستهلاك المحلي؛ ففي تنزانيا مثلاً³⁴ لم يحقق النمو الزراعي المرتفع سوى القليل لتحسين التغذية لأنه كان مدفوعاً بمحاصيل التصدير التي نادراً ما يزرعها الفقراء.

وتمثل الهجرة³⁵ عنصراً ضمن عناصر الديناميات السوسيو-اقتصادية لمعظم المجتمعات في سبيل البحث عن الأراضي الخصبة والفرص الاقتصادية المتاحة. فالهجرة جزء أساسي من دورة الحياة الاقتصادية؛ والفرد في بحث مستمر ومُستدام من أجل الحصول على الفوائد والخيارات التي تسمح بها الهجرة، لكن هذه الخيارات "أصبحت أكثر صعوبة، ولأن تدمير وتخريب المحيط الحيوي يُعتبر من أكبر الأخطار التي تواجه البشرية ورفاهيتها"³⁶، ولأن يكون التدمير على حساب الموارد الطبيعية والولوج المُتصّف للاستفادة بين الأجيال الحالية والمقبلة*.

وما دمنا نتحدث عن القارة الإفريقية، من الأهمية أن نُشير إلى بعض الأرقام الخاصة بالهجرة البيئية في المغرب كما هي مُوضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: "العوامل الطبيعية" والأضرار البيئية في المغرب

نوع الضرر	السنة	عدد الوفيات	عدد السكان
العواصف	2014	---	117.000
الفياضانات	2014	47	---
الفياضانات	2014	---	75.000
الزلازل	2004	628	---
الفياضانات	2002	80	---
الجفاف	1999	---	275.000
الفياضانات	1996	---	60.000
الفياضانات	1995	----	35.000
الفياضانات	1995	730	---

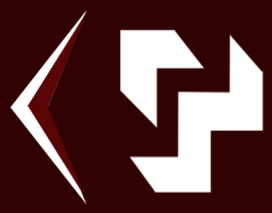
Source: Migration, Environment and Climate Change: Policy Brief Series, Issue 3, Vol.2 (March 2016), p.2.

لا شك أن هذه الأرقام وغيرها، تُبين بوضوح أن العوامل الطبيعية كزيادة دورات الجفاف وزحف التصحر على حساب الأراضي الزراعية الخصبة والفياضانات المهولة تؤثر تأثيراً بالغاً في حركية السكان وتنقلاتهم باستمرار. كما أن هذه العوامل قد تكون سبباً جوهرياً في انتشار الفقر المدقع لعدم قدرة الساكنة المحلية على مواجهة المخاطر المناخية والطبيعية والتأقلم معها من جهة أولى وإهمال الدولة (كفاعل أساسي يضمن توزيع الخيرات) من أجل معالجة التّفاوتات المجالية من جهة ثانية.

³⁴جين هاريغان. الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، المرجع السابق الذكر، ص. 249.

³⁵ Migration, Environment and Climate Change: Policy Brief Series, Issue 3, Vol. 1 (June 2015), p.2.

³⁶ عبد المنعم مصطفى المقمر. الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة، العدد 391 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص. 8.
* من أجل التوسع في فهم قضايا الأجيال المقبلة، يمكن مثلاً مراجعة الحسين شكراني. حقوق الأجيال المقبلة بالاشارة إلى الأوضاع العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).



خاتمة

حاولنا بإيجاز شديد كما طُلب منا، مناقشة الإشكاليات المرتبطة بتشكل وتطور ظاهرة اللجوء البيئي وتنوع مظاهره وتجلياته وصُعوبة الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وتدهور الموارد الطبيعية كعناصر مُتداخلة يصعب فرز أحدها عن الآخر. كما أن النظام القانوني الدولي كرس التناقضات في فهم اللجوء البيئي بمختلف توجهاته بتسليط الضوء فقط على العوامل السياسية، إذ لم تستطع المفوضية السامية للاجئين والمنظمة العالمية للهجرة مثلاً أن تدفعا باتجاه الاعتراف باللجوء البيئي. من جانبها حاولت مُختلف الحقول العلمية الاجتماعية والإنسانية المهتمة باللجوء بحث ظروف وأسباب ونتائج الظاهرة وعدد اللاجئين البيئيين وسيناريوهات تزايدهم في المستقبل. ولم تغفل الدراسة مناقشة إشكاليات اللجوء البيئي في الإشارة إلى القارة الإفريقية كدراسة حالة مع توضيح تشكّل وتطور (الظاهرة) ضمن سياق التقلبات الفلاحية وفقدان الأمن الغذائي والتزاعات المُستعصية ذات الأبعاد التاريخية والسياسية والإثنية في المنطقة الإفريقية.



المراجع

باللغة العربية

الكتب

- جين هاريغان. الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة أشرف سليمان، عالم المعرفة، العدد 465 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 2018).
- الحسين شكراني. حقوق الأجيال المقبلة بالاشارة إلى الأوضاع العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
- عبد المنعم مصطفى المقمر. الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة، العدد 391 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012).

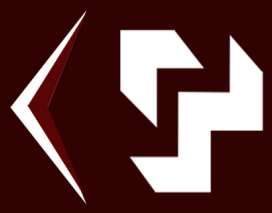
باللغات الأجنبية

Books

- Amélie Mayoussier. Les déplacements de population dus au changement climatique (Paris: Ed L'Harmattan, 2013).
- John R. Wennersten and Denise Robbins. Rising tides. Climate Refugees in the Twenty-First Century (Indiana University Press, 2017).
- Richard Black, Stephen R. G. Bennett , John R. Beddington. Migration as adaptation, (Macmillan Publishers Limited, 2011).

Articles

- Chougrani Elhoucine. Climate Change and the cost of border walls (https://www.academia.edu/24950134/Chougrani_Climate_Change_and_the_Cost_of_Border_Walls), accessed June 05, 2020.
- Karen Elizabeth McNamara. "Conceptualizing Discourses on Environmental Refugees at the United Nations", Population and Environment, Vol. 29, No. 1 (Sep., 2007).
- Nils Petter Gleditsch and Ragnhild Nordås. "Climate Change and Conflict: A Critical Overview", Die Friedens-Warte, Sonderausgabe (2010).



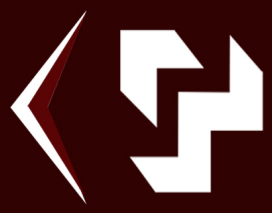
- Norman Myers. Environmental refugees: an emergent security issue, 13th economic forum, Prague, 23-27 May 2005 (<https://www.osce.org/eea/14851?download=true>).
- Susana Borràs Pentinat . Environmental Refugees: Problems and challenges for international law (Colloque d'Aix- en- Provence, Société Française pour le droit international (Paris: Ed Pedone, 2010), p.322. (Adapted).
- Terence Epule Epule, Changhui Peng, Laurent Lepage. "Environmental refugees in sub-Saharan Africa: a review of perspectives on the trends, causes, challenges and way forward", Geo Journal, Vol. 80, No. 1 (2015).

Chapter in a book

- Daniel Compagnon. L'environnement dans les relations internationales, In Sous la direction de Thierry Balzacq et Frédéric Ramel : Traité de relations internationales (Paris: Sciences Po. Les Presses, 2013).
- Donatien Garnier. Les réfugiés de l'environnement, In Sous la direction de Bertrand Badie et Dominique Vidal. Le Grand Tournant ? 5 idées- forces pour comprendre l'état du monde (Paris: Ed La Découverte, 2009).
- Edited by Christopher B. Field, Vincente R. Barros. Climate change 2014. Impacts, adaptation and vulnerability. Part A: Global and sectoral aspects. (IPCC: Cambridge University Press, 2014).
- Niang, I., O.C. Ruppel and others. Africa: In Climate change 2014. Impacts, adaptation, and vulnerability. Part B : Regional aspects. Contribution of working Group II to the Fifth Assessment Report of the IPCC (Cambridge University Press, 2014).

Report

- International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. GROUNDSWELL. Preparing for internal climate migration (2018).
- International Organization for migration. Migration and Climate Change, IOM Migration Research Series (IOM: 2008).



- IOM, "Discussion note: Migration and the Environment: Ninety-fourth session, MC/ INF/288, 2007. (https://environmentalmigration.iom.int/sites/default/files/2007%20MC_INF_288_EN.IOM%20Migration%20and%20Environment%20Discussion%20Note.pdf).
- The Commission for The Human Future. Survival and thriving in the 21 st century (<http://www.humansforsurvival.org/about>), accessed April, 2020.